E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٢
Issue 72

كانون الثاني - شباط - اذار / ٢٠٢٣
Jan. - .Feb - .Mar. / 2023

ثبت المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	بالمعرفة والوعي تبديد الاوهام: الأوهام الأربعة عند فرنسيس بيكون انموذجاً م. د. حسن هادي رشيد	1ـ 26
2	الانفراد والتناظر في وسائل قوة الدولة دراسة في مضمون المقايضة الاستراتيجية وحرية التصرف م. انمار علي إبراهيم الزهيري	27-50
3	آثار الفساد السياسي على تحقيق التنمية م.م لبنى عادل عبد الرحمن	51-70
4	أثر العامل الإقليمي على الاعتدال في العراق بعد عام 2003 " الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية أنموذجاً سيف نبهان إسماعيل	71-88
5	العزوف السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005 (الاسباب والنتائج) م.م.مفاز ابراهيم داود	89-104
6	أقلية التيغراي و مشكلات الأندماج الوطني في أثيوبيا م.م. عمر حسين علوان	105-128
7	التحديات السياسية وأثرها على الحكم المحلي في العراق م.م ميس محمود عداي	129-150
8	التدخل التركي العسكري في العراق وانعكاساته على الاستقرار السياسي م.م مريم علي ابراهيم	151-167
9	التدخل الدولي الإنساني في الصومال م.م مينا عدنان عبد الأمير	168-190
10	التنافس في الفضاء الخارجي وأثره على مفاهيم العلاقات الدولية "الامن أنموذجاً" م.م. أحمد حسن هادي	191-211
11	الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي م.م. علي ضياء ربيع	212-228
12	السياسة المغربية لمواجهة التطرف الديني في منطقة الساحل والصحراء الحسن جلال عبد الواحد	229-246

13	السياسة الخارجية المصرية تجاه المعضلة الأمنية في ليبيا م.م. تغريد رياض علي	270-247
14	الصين واشكالية التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية م. م. فرح طلال حسين الزوبعـــي	291-271
15	العلاقات الإيرانية – التركية وأثرها على العراق سياسياً واقتصادياً م.م. مروة علوان راضي	313-292
16	العلاقات الإيرانية السعودية من الصراع إلى الاتفاق م .م غادة أحمد عبد الكريم	334-314
17	القيم الاجتماعية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003 م.م احمد محسن عليان	350-335
18	اللامركزية الإدارية في الدول الجمهورية (فرنسا انموذجا) م.م.مصطفى ياسين طه	364-351
19	اليهودية في فكر الحركات الدينية (الاسرائيلية) المرأة م.م. بتول طارق اسماعيل	387-365
20	المشاريع الصينية-العربية (مبادرة الحزام والطريق) م. م. مها غافل حسين	406-388
21	النظام البرلماني في العراق في ضل مجتمع متعدد المكونات م.م قاسم محسن علوان	425-407
22	النفط كمحدد للسياسة الاميركية تجاه العراق منذ 2003 م.م. فاتن عبدالستار جبار	444-426
23	الوعي السياسي واثره في الاحتجاجات العراقية بعد العام 2011 م. م. علي رزاق شحيت	466-445
24	الولايات المتحدة الامريكية وامن الطاقة (بحر قزوين انموذجاً) م.م صبا رشيد جبير الحيالي	487-467
25	إنتشار الإرهاب في بلدان غرب إفريقيا: تنظيم بوكو حرام م. م أحمد مخلف أحمد	514-488
26	انتشار النظام الديمقراطي التوافقي في النظم السياسية الدولية م.م.رغد حماد رجه	532-515
27	تأثير تقلبات سعر صرف الدولار الامريكي على عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق بعد عام 2019 م.م.عبدالله خضير عداي	553-533
28	تحديات الحكم اللامركزي في العراق بعد العام 2003 م.م. عمار عايد كطوف	578-554

29	تحولات الاقتصاد العالمي بعد عام 2020: جائحة كورونا أنموذجاً م. م. سارة محمود غزال	594-579
30	تنفيذ المسؤولية عن الحماية في كوت ديفوار م.م . فيصل غازي ناصر	617-595
31	توجهات المعاملات المالية غير المشروعة في ظل الاقتصاد الخفي غسيل الاموال أنموذجاً م. م. فيان فاروق محمد علي	632-618
32	متغيرات النظام العالمي والحروب المستقبلية م.م سعد روبس حمزه	657-633
33	مخاطر وأسباب ادمان المخدرات في العراق: المؤشرات والحلول م.م. لمى كريم خضير	682-658

السياسة المغربية لمواجهة التطرف الديني في منطقة الساحل والصحراء

Moroccan policy to confront religious extremism in the Sahel and Sahara region

*م.م. الحسن جلال عبد الواحد Al Haasan Jalal Abduleahid

• **ملخص:** تعد القضايا الأمنية وتعزيز التعاون المتعدد الأبعاد، أبرز محاور الدبلوماسية المغربية بالقارة الأفريقية، وقد استطاع المغرب أن يرسخ لعلاقات ممتدة مع الدول الأفريقية، تزكيها العلاقات التاريخية المشتركة، وتعززها الروابط الثقافية والحضارية بدول جنوب الصحراء، إذ يحتل التوجه الأفريقي مكانة متميزة في توجهات الفاعل السياسي المغربي. وشكلت عودة المملكة المغربية لمنظمة الاتحاد الأفريقي فرصة لتعزيز هذا التوجه، برؤية تنموية على قاعدة التعاون الثنائي والجماعي، يحددها بدينامية التعاون جنوب–جنوب، ومقاربة تنويع الشركاء والانفتاح على كل المجالات الجغرافية الأفريقية، لاسيما بمنطقة الساحل والصحراء.

• **الكلمات المفتاحية:** السياسة الخارجية، التطرف الديني، الساحل والصحراء، الإرهاب.

• **Abstract**: Security issues and strengthening the multidimensional collaboration is the highlight of the Moroccan diplomacy in the African continent. Kingdom of Morocco has been able to solidify the relationships with African countries strengthening by the common relations, culture and civilizational ties with the sub–Saharan countries as the African orientation consider important factor in Morocco's politics. The return of the Kingdom of Morocco to the African Union Organization constituted an opportunity to reinforce this political orientation with a development vision on the basis of cooperative and collective, approaching partners and openness to all geographical areas, especially in the Sahel and the Sahara.

• **Keywords**: Foreign Policy, Religious Extremism, Sahel and Sahara, Terrorism.

* جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية alhasan.jalal@nahrainuiv.edu.iq

- **المقدمة:**

عرفت توجهات السياسة الخارجية للمملكة المغربية تجاه البلدان الأفريقية، على مدى العقدين الماضيين، مقاربة جديدة تقوم على تفعيل عدة المرتكزات، أهمها الأمنية والدينية والسياسية إلى جانب المرتكز الاقتصادي، وذلك في سبيل تدعيم موقعها كفاعل أساسي داخل القارة.

وفي ظل التطورات السريعة والمعقدة للواقع الجيوسياسي في منطقة الساحل والصحراء، والتحولات التي تعرفها المنطقة منذ أكثر من عقد، حيث ظهرت أزمات حادة وشاملة، رفعت من التحديات التي تواجه دول الساحل الأفريقي، وأثرت بشكل عميق على الوضع الأقليمي، أصبح مفروضا على المغرب تجديد آليات اشتغال دبلوماسيتة في منطقة تعاني من تهديدات أمنية، وتتخبط في حالة عدم الاستقرار السياسي، وتصاعد أزمات متعددة؛ (كالإرهاب والانقلابات العسكرية والحركات الانفصالي)، وتنطلق المقاربة المغربية برؤية ترسيخ الاستدامة الأمنية، وتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية بالقارة، باستحضار الهاجس الأمني في علاقاته الأفريقية، ويركز المغرب على تعزيز الأمن والاستقرار بأفريقيا، عبر الوساطة في الأزمات المحلية ومساهمته في قوات حفظ السلام، وتوجهات جديدة للمقاربة في إطار مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وبدبلوماسية دينية عبر تكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات الأفارقة للتصدي للتطرف والتعصب، وذلك بعد إنشاء مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة لتعزيز العلاقات التاريخية والدينية المغربية–الأفريقية. بالمحصلة، شكلت هذه الرؤية الإستراتيجية محورا أساسيا، ساهم في دعم مسعى المغرب لتعزيز حضوره كلاعب إقليمي محوري في منطقة الساحل الأفريقي.

- **أهمية البحث:**

يحظى هذا الموضوع بأهمية جيواستراتيجية في سياق أوضاع سياسية مضطربة وتحديات أمنية تشهدها دول الساحل الصحراء، كما يلامس الموضوع تفاعلات السياسة المغربية تجاه المنطقة والمقاربة التي تنهجها الرباط لمواجهة التهديدات الأمنية وأنشطة الجماعات المسلحة.

- **هدف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى إبراز مرتكزات السياسة الخارجية المغربية تجاه أفريقيا، لاسيما دول الساحل والصحراء، كما يلقي الضوء على التجربة المغربية في مواجهة التطرف الديني والوقاية منه.

- **مشكلة البحث:**

تسعى هذه الدراسة إلى طرح **إشكالية حول مدى قدرة المقاربة المغربية في التصدي للتطرف الديني في منطقة الساحل والصحراء في ظل مناخ سياسي يعرف تنافس إقليمي ودولي**، ولمعالجة هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح أسئلة فرعية لتحليل التحديات التي تجابه دول الساحل الأفريقي والرهانات السياسية للمغرب، وتتمحور هذه الأسئلة كالتالي:

1) إلى أي مدى تؤثر التهديدات في منطقة الساحل والصحراء على الأمن القومي المغربي؟
2) ما هي مرتكزات المقاربة المغربية في مواجهة التطرف الديني في دول الساحل والصحراء؟
3) ما هي المواقف السياسية المغربية تجاه الأحداث في منطقة الساحل والصحراء؟

- **فرضية البحث:**

في محاولة للإجابة على كل هذه الأسئلة يمكن صياغة فرضيات كخارطة طريق للوصول إلى تحليل الموضوع وتتجلى فيما يلي:

- التهديدات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وإمكانية توسعها إقليميا ودوليا صعدت من اهتمام المغرب بالمنطقة.
- يعود اهتمام المغرب بمنطقة الساحل الأفريقي إلى توالي الأزمات السياسية التي شهدتها المنطقة، خاصة في مالي وبوركينا فاسو وتشاد، بالإضافة إلى تنامي نشاط الجماعات الإرهابية، إلى جانب خطر الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

- **الإطار المنهجي للبحث:**

وسعيا لإيجاد الإجابات المناسبة للإشكالية الرئيسية وبما تفرع عنها من تساؤلات، فإنه من الضروري الاستناد إلى بعض المناهج والأدوات المستخدمة في البحث العلمي، لذلك اعتمد في هذا البحث على المنهج التاريخي، وذلك بعرض وتحليل الأحداث الماضية المرتبطة بالبحث من أجل فهم تأثيرها على الواقع الحالي، ومن ثم التنبؤ بالمستقبل، إلى جانب الاعتماد على المنهج الاستقرائي، من خلال تحديد موضوع الدراسة وجمع المعلومات المتعلقة به للوصول إلى نتائج و الكشف عنها.

- **تقسيمات الدراسة:**

على هذا الأساس سيقسم البحث تقسيما ثنائيا، حيث يعرض المحور الأول مرتكزات السياسية الخارجية للمغرب تجاه دول الساحل والصحراء، فيما يتناول المحور الثاني المقاربة المغربية لمواجهة التطرف الديني في الساحل والصحراء.

أولا: مرتكزات وتوجهات الدبلوماسية المغربية

في ظل المتغيرات التي يعرفها المحيطين الإقليمي والدولي، اتجهت الدبلوماسية المغربية للتكيف مع تطورات الظرفية الدولية بإرساء دبلوماسية قوية وتفاعلية ومتعددة الأبعاد، تمكن السياسة الخارجية للمملكة من مواكبة الرهانات الكبيرة البارزة على الساحة الدولية، ولاسيما في مجالات الأمن والدفاع والاقتصاد والتغير المناخي وغيرها، والتوجه نحو بناء وتطوير علاقات وشراكات استراتيجية جديدة على جميع المستويات ومع كل الدول، وذلك وفقا للرؤية المتبصرة للملك محمد السادس، وكذا مقتضيات دستور المملكة لسنة 2011.

وتتمثل أولويات الدبلوماسية المغربية فيما يلي:

• الرقي بالمجهود الدبلوماسي للدفاع عن قضية الوحدة الترابية للمغرب في أفق الطي النهائي للنزاع المفتعل حول أقاليمه الجنوبية؛

• تعزيز تأثير المملكة على الساحتين الإقليمية والدولية، وذلك بمواصلة الاضطلاع بدور مسؤول في المنطقة، باعتبار المغرب عنصر أمن واستقرار وتوازن، من خلال مقاربته في التعامل مع التحديات المطروحة على المستوى الجهوي والإقليمي والقاري، والإسهام في إعادة هيكلة المنظمات الإقليمية والدولية؛

• التشبث بخيار إرساء الاتحاد المغاربي، إلى جانب توطيد علاقات متميزة مع دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال قبوله في المجلس بصفة شريك في ماي 2011، وتعزيز الشراكة مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وكذا الانفتاح بشكل أكبر على دول آسيا وأمريكا اللاتينية؛

• الرفع من قدرات الدبلوماسية المغربية في التعاطي مع مختلف التحديات العابرة للحدود، كقضايا اللجوء والهجرة، وتهريب المخدرات والأسلحة، وشبكات الاتجار في البشر، والجماعات المسلحة والحركات التي تهدد السلم والإقليمي والعالمي، وقضايا المناخ؛

• تحفيز الشراكات الاقتصادية مع الخارج، بإعطاء الأولوية لدبلوماسية اقتصادية جريئة، قادرة على استقطاب المزيد من الاستثمارات، والرفع من حجم المبادلات.

ومن منطلق الوفاء لانتمائه الأفريقي ومصالحه الاستراتيجية، حرص المغرب على تقوية علاقاته مع دول جنوب الصحراء، ووضعها في صلب أجندة الدبلوماسية المغربية، وذلك ما تم تجسيده من خلال الزيارات المثمرة التي قام بها الملك محمد السادس، منذ سنة 2000 لعدد من الدول الأفريقية، هدفت إلى تكريس قيم التضامن والإخاء، والاعتماد على القدرات الذاتية الهائلة للقارة الأفريقية.

وفي هذا الإطار، انكبت الدبلوماسية المغربية إلى المواكبة الدؤوبة لهذا التوجه، عبر تطوير العلاقات الثنائية مع دول جنوب الصحراء، وعبر المساهمة الفعالة، ضمن تجمع دول الساحل والصحراء "سين صاد"، ولاسيما في تحديد مهامه الجديدة، وتقوية العلاقات مع المنظمات الإقليمية الأفريقية، وخاصة منظمات أفريقيا الغربية والوسطى.

1. أسس التعاون المغربي–الافريقي

انطلقت الدينامية الجديدة للدبلوماسية المغربية بالقارة، بمقاربة خاصة لتدبير ملفات العلاقات الخارجية، إذ سُطرت المحددات المركزية للسياسة الأفريقية المغربية على قاعدة القرب والالتزام والتضامن[1]، فكانت بداياتها بمبادرة إلغاء جميع ديون الدول الأفريقية الأقل نموا، في القمة الأفريقية–الأوروبية المنعقدة بالقاهرة أبريل 2000، والإعفاء الكلي عن رسوم الواردات لقائمة المنتوجات الافريقية المصدر (أكثر من ثلاثين بلد إفريقي أقل نموا) منذ يناير 2001، كما تعزز ذلك بزيارات ملكية للدول الأفريقية، فشملت كل محاور القارة، أثمرت مكاسب سياسية ومشاريع محورية؛ كاتفاقية مشروع أنبوب الغاز نيجيريا–المغرب الموقعة 2016 .

وتمت ترقية التعاون مع الدول الافريقية لشراكة حقيقية وتضامنية بمقاربة جديدة للتنمية[2]، على قاعدة تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والدول الإفريقية، برؤية رابح–رابح، ووفق رؤية لتعزيز الشراكة والتعاون بكافة الميادين، وفي مقدمتها التعاون الاقتصادي والتجاري، إذ حظيت الدبلوماسية الاقتصادية بأولوية خاصة ضمن أجندة السياسة الخارجية المغربية، بتشجيع الاستثمار الخاص لإعادة تموضعه داخل

[1] – يحي بولحية، محددات السياسة الخارجية المغربية تجاه دول غرب افريقيا وجنوب الصحراء الثوابت والمتغيرات، سياسات عربية، عدد 10، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شتنبر 2014، ص:75–76.

[2]– حسن محمد حسني، التوجهات الإفريقية للدبلوماسية الخارجية المغربية، آفاق إفريقية، عدد38، الهيئة العامة للدبلوماسية، مصر،2003، ص: 98.

إفريقيا، والرهان على هذه الدينامية الاقتصادية لكسب الرهانات السياسية وتأمين المصالح الاستراتيجية للمغرب[1].

وبشكل عام، تراهن الدبلوماسية المغربية على السوق الافريقية لتعزيز حضورها بالقارة، متطلعة لشراكات واعدة وفرص الاستثمار والتعاون مع دول القارة، رغم تحدياتها الأمنية وإشكالاتها الجيوسياسية، وإكراهات التنافس الدولي والإقليمي،فيحاول المغرب إرساء دعائم علاقاته الاقتصادية بالمنطقة بمنطق الشراكة والتعاون المستمر، برؤية دبلوماسية إقتصادية محورية، هاجسها تعزيز نفوذه الاقليمي بالقارة، ودعم سياسته الخارجية[2]، حيث ارتقت الدبلوماسية الإقتصادية في التوجهات المغربية الدبلوماسية، بأولوية محورية ضمن أجندتها السياسية، بدأت ثماره بارتفاع حجم التبادلات التجارية والاقتصادية مع الدول الافريقية، فمكنت من تأهيله للمرتبة الثانية في حجم الاستثمارات بالقارة بعد جنوب إفريقيا، كما شكلت العودة للاتحاد الافريقي ثمرة لهذه التحركات الاقتصادية بعمقه الافريقي، وفي ذات الوقت ساحة دبلوماسية لتأكيد هذا الحضور.

وشكلت عودة المملكة لمؤسسات الإتحاد الإفريقي انتصارا دبلوماسيا، لكونها ارتبطت بضعف المحاور المنافسة، وعلامة على متانة الرصيد الدبلوماسي المغربي داخل القارة والمتغيرات الجيوسياسية داخل القارة تجاه المغرب، وتُوجت كمحطة بارزة من تاريخ الحضور المغربي بالقارة الإفريقية، ولمسار العلاقات الثنائية المغربية الممتدة لتعزيز روابط التعاون والصداقة بعمقه الإفريقي، إذ ساهمت بانتصاره على التحفظات والشروط التي حاولت بعض الدول داخل أروقة الإتحاد، كجنوب إفريقيا والجزائر، فرضها كشروط مسبقة لعودته، فكان قبول الطلب المغربي بلا شروط محصلة لهذه المعركة الدبلوماسية ضد هذه القوى[3]. فساهمت هذه العودة المغربية في تعزيز إستراتيجيته التضامنية ورؤيته الأمنية والتنموية، لتعزيز علاقات التعاون والأخوة والصداقة مع باقي بلدان إفريقيا في إطار جماعي مؤسساتي، ومن أجل تأكيد محورية هذه العلاقات؛ باشر

---

[1] – آمال الحواسني، محمد لكريني، الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في إفريقيا، المستقبل العربي، السنة 43، عدد 502، دجنبر 2020، ص:106.

[2] – سعيد الصديقي، السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا، المعهد المغربي لتحليل السياسات، الرباط، أبريل 2008، ص:6-7.

[3] – نهى خالد، الاتجاه نحو إفريقيا: هكذا استطاع المغرب تجاوز كماشة الجيران، ميدان، 12 شتنبر 2017، على الرابط التالي: https://bit.ly/3pfasDK

تموقعه داخل مختلف هياكله بعضويته داخل مجلس السلم والأمن بالاتحاد الافريقي، وتنظيم فعاليات الإتحاد ومؤسساته؛ كاحتضان مقر المرصد الافريقي للهجرة بالرباط، فكانت هذه العودة بداية لمحطات دبلوماسية متواصلة لترسيخ التعاون المغربي–الإفريقي.

إجمالا، شكلت العودة المغربية للإتحاد الإفريقي نقطة محورية في تاريخ الدبلوماسية المغربية، وثمرة للتعاون الثنائي والجماعي بالقارة، يعززها بدبلوماسية اقتصادية وبمشاريع تنموية وبرؤية الشراكة الاستراتيجية المتعددة المحاور.

2. المقاربة المغربية للتعاون مع أفريقيا

إن السياسة الأفريقية للرباط تقوم على رؤية تتمثل في ترجمة التزام المغرب تجاه أفريقيا إلى مبادرات ملموسة، والتصدي لمختلف التحديات التي تواجه العديد من بلدان القارة، لافتا إلى أن الزيارات التي قام بها جلالة الملك إلى العديد من الدول الأفريقية تعكس هذا الالتزام الصادق، الذي يشمل جميع مجالات التعاون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية والأمنية.

وقد أثمر هذا التوجه ارتفاع حجم الاستثمارات المغربية المباشرة في البلدان الأفريقية، لاسيما في قطاعات البنوك والتأمين والاتصالات والطاقة والفلاحة والإسكان، كما أصبح المغرب يمثل مصدرا للإلهام بالنسبة لبلدان القارة في مجال نشر وتعزيز قيم الإسلام المعتدل ومخاطبا مفضلا على مستوى التعاون الثلاثي بفضل تجاربه وخبراته التي راكمها في هذا المجال.

ويعمل المغرب أيضا على تعزيز التكامل الإقليمي كأداة فعالة لتعزيز القدرة التنافسية، وإرساء شراكات متنوعة، واستغلال أوجه التكامل والموارد التي تزخر بها كل منطقة بالقارة. وتأتي في مقدمة المشاريع االتي أنجزها المغرب لفائدة القارة وحدات إنتاج الأسمدة لتحسين الإنتاجية الزراعية وضمان الأمن الغذائي للسكان الأفارقة.

استطاع المغرب أن يؤسس لعلاقات ممتدة بالعمق الإستراتيجي الأفريقي، بإطار تاريخي يؤكده حجم وعدد الزيارات الملكية للمنطقة، لتعزيز التعاون والتكامل معها، ومستوى المشاريع التنموية واتفاقات التعاون مع بلدانها، ويتوخى الامتداد المغربي بالقارة الأفريقية برؤيته المتكاملة، تحقيق نوع من الشراكة الإستراتيجية[1]،

[1] – المختار بنعبدلاوي، المغرب وأفريقيا، مجلة رهانات، مركز الدراسات والأبحاث الانسانية–مدى، عدد 44، 2018، ص:3.

وتنطلق من المقتربات السياسية للمصالح المشتركة، وفي مقدمتها الرؤية المغربية للتعاون السياسي والاقتصادي والأمني، لتتقاطع في هذه المحطات الثلاث:

أ. الرهانات السياسية

يتوخى المغرب من علاقات الافريقية على الجانب السياسي، دعم الموقف المغربي في قضية الصحراء، فقد كانت –كما أسلفنا– سببا في مغادرته لأروقة منظمة الوحدة الأفريقية، كما كانت الإطار المحدد لمستوى علاقاته بدولها؛ علاقات متميزة مع الحلفاء والأصدقاء، ومتواضعة مع الداعمين للطرف الآخر؛ فقد كان الرهان السياسي المحوري لهذه العلاقات سحب الاعتراف بجبهة البوليساريو، وبدبلوماسية نشيطة متواصلة استطاع إقناع عدة دول أفريقية وعالمية بسحب هذا الاعتراف، فكانت أبرز محطاته الرمزية تقديم 28 دولة إفريقية بطلب تجميد عضوية جبهة البوليساريو داخل أروقة الإتحاد الإفريقي يوليوز 2016[1]، ودعم المقترح المغربي لحل نهائي لقضية الصحراء.

وفي السياق ذاته، نهج المغرب مقاربة جديدة بالانفتاح على كافة الدول الإفريقية، بما فيها المتعاطفة لجبهة البوليساريو، إذ شكلت زياراته للشرق الإفريقي انفتاحا على كل المحاور، حيث انتبه صانع القرار إلى أهمية الاقتصاد ودوره في حل الألغاز السياسية المستعصية من قبيل مشكلة الصحراء[2]، فساهمت في تعزيز سياسته الخارجية، وتوسيع مجالات التعاون والاستثمار لتشمل دولا جديدة خارج نطاق الدول الفرانكفونية، كجنوب السودان وكينيا وإثيوبيا ونيجيريا، بتمويل مشاريع اقتصادية جديدة؛ كمصنع لإنتاج الأسمدة بإثيوبيا ومشروع خط أنبوب للغاز الطبيعي بين نيجيريا والمغرب[3]، وعززه في السنوات الأخيرة بإستراتيجية تدشين قنصليات بالأقاليم الجنوبية، وكانت الدول الإفريقية على قائمتها، يتوخى منها تعزيز رهاناته السياسية والتنموية بالأقاليم الجنوبية، ومحورية العلاقات الافريقية–المغربية ودورها في تعزيز مصالحه السياسية والاقتصادية.

---

[1] – محمود معروف، 28 بلد افريقيا يطالب بتعليق مشاركة "البوليساريو" في الإتحاد الأفريقي، القدس العربي، 19 يوليوز 2016، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/2Lr9l0a

[2] – يحي بولحية، مرجع سابق، ص:79.

[3] – خالد عثمان الفيل، المغرب استراتيجية الانفتاح الاقتصادي على افريقيا وتحدياتها المستقبلية، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، مركز الجزيرة للدراسات، عدد 5، فبراير 2020، ص:147.

ب. التعاون الإقتصادي

حافظ المغرب على مقاربة دبلوماسية اقتصادية بالقارة، ويمثل التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي رافعة للشراكة الإستراتيجية المغربية بالقارة، وترتكز على تكثيف استثماراته الاقتصادية والتنموية بهذه المنطقة؛ ففي الفترة ما بين 2000-2015 وصلت عوائده لمليار دولار سنويا، ووصلت استثماراته إلى حولي 600 مليار دولار، لتشكل 85% من إجمالي الاستثمارات المغربية الأجنبية المباشرة[1]، فشملت قطاعات مهمة؛ كقطاع البنوك والمؤسسات المالية، وقطاع الاتصالات وصناعة الاسمنت وغيرها. فتضاعفت نسبة استثماراته بالقارة؛ ففي 2011 بلغت نسبة الاستثمارات الصناعية 22% و9% لقطاع الاتصالات، و2% لقطاع العقارات، وقفزت لنسبة متميزة سنة 2015 الى 21 % للاتصالات و11% للعقارات والصناعية 12%، كما حافظ قطاع البنوك على تطوره، إذ إرتفع من 41% سنة 2015 إلى 78%عام 2017، واستفادت هذه القطاعات من التشابه اللغوي والديني مع دول غرب أفريقيا الفرنكفونية[2]،وتمكنت الدبلوماسية المغربية من تطوير مستوى ومردودية علاقاته الاقتصادية والتجارية بالأسواق الأفريقية، فأهلته ليكون أول مستثمر في غرب افريقيا وثاني مستمر بالقارة بعد جنوب إفريقيا. وقد أفاد تقرير رسمي صدر مؤخرا عن مؤسسة تابعة لوزارة الاقتصاد والمالية وتحديث الإدارة، بأن الاستثمارات المغربية في القارة الأفريقية انتقلت من 907 ملايين درهم عام 2007 إلى 5.4 مليار درهم عام 2019، وتتكون هذه الاستثمارات ، بشكل أساسي، من استثمارات مباشرة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، في أكثر من 14 دولة على رأسها كوت ديفوار، وتشاد والسنغال ومدغشقر والكاميرون وموريشيوس.

وبذلك يعد المغرب اليوم المستثمر الأفريقي الأول في القارة، والأرقام تثبت ذلك. أما ما يميز الاستثمارات المغربية في أفريقيا فهو الطابع الاستراتيجي، بحيث أن كل هذه الاستثمارات تندرج في إطار رؤية استراتيجية مُحكمة تم بلورتها منذ عام 2000، والتي تسعى إلى الاستثمار في المجالات الحيوية والاستراتيجية حسب رؤية بعيدة المدى.

[1] – المرجع نفسه، ص:145-146.

[2] – المرجع نفسه، ص:157-158.

ج. التعاون الأمني

تعاني أغلب دول القارة من تهديدات أمنية متعددة الأبعاد، وتتخبط في حالة عدم الاستقرار السياسي، وتصاعد أزمات متعددة؛ (كالإرهاب والانقلابات العسكرية والحركات الانفصالي)، وتتضاعف تحدياتها بأبرز محاور العمق الإستراتيجي للمغرب بالقارة، بمنطقة الساحل والصحراء، بتعقيداتها الأمنية[1]، وتنطلق المقاربة الأمنية المغربية برؤية ترسيخ الاستدامة الأمنية، وتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية بالقارة، باستحضار الهاجس الأمني في علاقاته الأفريقية[2]، ويركز المغرب على تعزيز الأمن والاستقرار بأفريقيا؛ بالوساطة المغربية في الأزمات المحلية ومساهمته في قوات حفظ السلام، وتوجهات جديدة للمقاربة في إطار مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وبدبلوماسية دينية عبر تكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات الأفارقة للتصدي للتطرف والتعصب[3]، ومؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة لتعزيز العلاقات التاريخية والدينية المغربية–الافريقية.

بالمحصلة، شكلت هذه الشراكة الإستراتيجية محورا أساسيا ساهم في تعزيز الحضور المغربي ومقارباته للقضايا الأفريقية، وتستحضر الدبلوماسية المغربية متانة المصالح المشتركة والتعاون المثمر لكلا الطرفين على قاعدة الكل رابح، لكنها تؤسس هذه المقاربات على رؤية تضامنية.

ثانيا: المقاربة المغربية لمواجهة التطرف الديني في الساحل والصحراء

تشهد منطقة الساحل والصحراء تنامي موجات التطرف العنيف بأشكالها المختلفة، مما استدعى إيلاء الموضوع اهتماما خاصا سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية والمختصة أو من طرف الدول. وقد اعتمدت عدة قرارات أممية، كما اتخذت عدة إجراءات أمنية وغيرها لمواجهة هذا التهديد للأمن والسلام.

وأمام ظهور جيل جديد من الجماعات المسلحة تنشط بالساحل الأفريقي، وتستعمل وسائل وأشكال جديدة في عملياتها الإرهابية، أضحى من اللازم تطوير خطط عمل تعتمد نهج تشاركي بين المؤسسات

---

[1] يحي بولحية، مرجع سابق، ص:78.

[2] أحمد صلحي، نورة الحفيان، الهواجس الامنية في الاتفاقيات المغربية الافريقية، دراسات سياسية، المعهد المصري، 14 شتنبر 2018.

[3] – سليم حميمنات، تصدير "الأمن الروحي" كآلية استراتيجية للتمدد المغربي في أفريقيا، المعهد المغربي لتحليل السياسات، الرباط، يونيو 2018. https://mipa.institute/5496

الحكومية ومنها الأمنية، في علاقة بالمجتمع ومختلف الفاعلين داخله. كما يستوجب ذلك وضع استراتيجيات وطنية لمكافحة التطرف العنيف، قائمة على المعرفة والبحوث بخصوص مختلف مكونات الظاهرة، واعتماد سياسة ذات بعد استباقي لمكافحتها. وبالرغم من أن البعد الأمني هام وضروري في هذا الشأن، إلا أن مفهومه اتسع ليجعل منه قضية مجتمعية وسياسة عمومية تستدعي إشراك ومساهمة أطراف متعددة لكسب هذا الرهان. وقد انخرط المغرب، في مسار هذا التطور، وبلور مقاربة حاولت اعتماد هذا البعد الشامل والتكاملي في مواجهة هذا التهديد، وقد حظيت التجربة المغربية باهتمام خاص على الصعيدين الأفريقي والدولي، سواء ما تعلق بمقاربتها الاستباقية في التعامل من الزاوية الأمنية مع ظاهرة التطرف الديني، أو ما تعلق بإعداد البرامج الدينية لمواجهة الخطاب المتطرف.

دفعت الهجمات الإرهابية التي تعرض لها المغرب في 16 ماي 2003 بوضع استراتيجية متعددة الأبعاد لمواجهة الظاهرة الإرهابية، تشمل، إضافة إلى المقاربة الأمنية والقضائية، تلك التي ترمي إلى النهوض بالجانب الاجتماعي والتنموي، دون إغفال المقاربة التربوية والدينية التي تنشر ثقافة التسامح والوسطية تحصينا للمواطنين من الفكر الديني المتطرف العنيف. وبهذا الخصوص انتهج المغرب سياسة تجمع بين العمليات الوقائية الاستباقية ضد الأسباب المنتجة للتطرف ومستلزمات الحفاظ على الأمن والاستقرار، وذلك بفضل وضع خطة عمل مبنية على:

- التنسيق والتعاون بين مختلف المصالح الأمنية الوطنية؛
- تعزيز وتحديث الترسانة القانونية مع تقوية إشراف القضاء من نيابة عامة وقضاة التحقيق على عمل الشرطة القضائية؛
- تأهيل العنصر البشري، حيث تم إطلاق برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي ساهمت في الحد من مظاهر الفقر، والهشاشة والإقصاء؛
- إنشاء مكتب وطني لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة تابع للفرقة المغربية للشرطة القضائية المختصة في معالجة قضايا الإرهاب؛
- إنشاء مكتب مركزي للأبحاث القضائية تابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني مكلف أساسا بتفكيك الشبكات الإرهابية؛

- إحداث وحدة معالجة المعطيات المالية التي يتم في إطارها تسهيل آلية تبادل المعلومات المالية المتعلقة بتبييض وتمويل الإرهاب بعد إصدار قانون متعلق بمكافحة غسل الأموال[1].

إن أهم الأسس التي تقوم عليها المقاربة المعتمدة من طرف المغرب في مجال مواجهة التطرف الديني والجريمة الإرهابية بكل تمظهراتها، تتبني على روح الإرادة الجماعية بين المملكة المغربية ومختلف الدول، والتي تمت ترجمتها على أرض الواقع عبر عقد شراكات التعاون، كما أن الطبيعة الدولية للجريمة الإرهابية تستوجب مقاربة تشاركية على المستوى الثنائي والجهوي والدولي من أجل إيجاد حلول ناجعة في مواجهة هذه التطرف الديني. وتقوم الرباط في هذا الإطار، وعملا بدورها الدولي، بما يلي:

- تفعيل الاتفاقيات في مجال التعاون القضائي وترحيل الأشخاص؛
- تقوية الشراكة والتعاون بين مؤسسات تطبيق القوانين؛
- تقوية تبادل المعلومات وخاصة في مجال محاربة الإرهاب؛
- تكثيف الجهود الوطنية وكذا التعاون الثنائي، الجهوي والدولي من أجل تطوير آليات مراقبة الحدود ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، فعلى المستوى الإقليمي، شاركت المملكة المغربية في إنشاء شبكة في مجال التعاون القضائي من أجل الرفع من كفاءات دول الساحل الأفريقي في مجال محاربة الإرهاب.

وقد كان الحضور المغربي في مالي سنة 2013 في إطار إستراتيجية المملكة لمواجهة الإرهاب التي تأخذ طابعا أمنيا وعسكريا، كما تأخذ طابعا دينيا ثقافيا، من خلال نشر النموذج المغربي في التدين الوسطي المعتدل. وهو نموذج مرحب به في مالي، نظرا للدور التاريخي للتصوف المغربي والزوايا التابعة له بأفريقيا. وفي هذا السياق قدم العاهل المغربي مساعدات إنسانية، ومنحا دراسية دينية للطلبة الماليين في الجامعات المغربية؛ كما وقعت اتفاقية في سبتمبر عام 2013 بين حكومتي مالي والمغرب لإعداد 500 من الأئمة الدينيين في المغرب. وبذلك كانت مالي أول دولة استفادت من تكوين الأئمة المرشدين والمرشدات، وهدفت هذه الخطوة إلى بناء جيل شبابي جديد من النخب المالية، بهدف الحفاظ على الثوابت الدينية المشتركة بين

[1] – رشيد السميري، التطرف العنيف ومحاربته بالمغرب ، منشورات مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية (المغرب)، الطبعة الأولى 2020، ص43.

البلدين، المتمثلة في المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية، فضلا عن قيم الإسلام السمحة، وتأمل الدولتان من خلال هذا الاتفاق أن يكون تدريبهم بمثابة الدرع الحصين ضد الدعاة الفكر المتطرف الذي تتبناه الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الأفريقي. وقد تم تعزيز هذا المسعى بتوقيع بروتوكول "اتفاق بشأن تكوين الأئمة المرشدين والمرشدات"، بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية ووزارة الشؤون الدينية والعبادة والعادات بجمهورية مالي في سبتمبر 2022.

ومع اندحار تنظيم الدولة الإرهابي (داعش)، وأمام ازدياد أعداد المقاتلين الإرهابيين العائدين، سواء لبلدانهم الأصلية أو بلدان الأستقبال، برزت أقطاب جهوية جديدة، منها منطقة الساحل والصحراء، والتي قد تشكل ملاذات آمنة وقواعد خلفية لهؤلاء المقاتلين الفارين من بؤر التوتر، حيث ساهمت اضطراب الأوضاع الأمنية في العديد من دول الساحل والصحراء في احتضان جماعات إرهابية مقاتلة تابعة لتنظيم (داعش)، أو تتبنى نفس الفكر المتطرف. وفي هذا الإطار، يعمل المغرب على تعزيز التنسيق الميداني مع شركائه الدوليين وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال القيام بتدريبات ومناورات عسكرية في المغرب وأفريقيا، وتعد "منارة الأسد الأفريقي" أهم هذه التداريب على صعيد القارة، حيث تشارك فيها عدة دول من داخل الناتو إلى جانب دول أفريقية في كل سنة. وفي سياق التحولات والأحداث الطارئة، من قبيل الحرب الروسية – الأوكرانية ومحاولة روسيا توسيع نوفوذها في أفريقيا تساهم هذه المناورات العسكرية في إرساء نوع من التوازن الاستراتيجي، وتحقيق مزيد من التقارب الجيوسياسي مع حليف تقليدي للمغرب، وتجديد الترسانة العسكرية للمملكة، بهدف مواجهة مجموعة من التهديدات الأمنية على مستوى القارة، خاصة في منطقة الساحل والصحراء.

ويقوم المغرب، بفضل مؤسسات حكامته الأمنية، ببذل جهود كبيرة لضمان ليس الأمن الوطني والإقليمي فحسب، بل أصبحت له خبرة معترف بها في مكافحة التطرف الديني بما يحقق الاستقرار والأمن على المستوى الدولي. هكذا أصبح المغرب ينتمي إلى قائمة «الدول الآمنة» غير المهددة بالإرهاب حسب تصنيف تقرير معهد الاقتصاد والسلام الأمريكي، الذي يستند إلى أبحاث أجراها اعتمادا على الأحداث الإرهابية وعدد ضحاياها، والحملات الاستباقية التي قامت بها الدول لمحاربة الإرهاب، ما بين عامي 2000 و2017.

المغرب انخرط منذ 2001 في تجمع دول الساحل والصحراء حتى يتسنى له برمجة استراتيجيات تحد من انتشار الفكر المتطرف، وأخذ على عاتقه دمج الأمن بالتنمية كخيار على المدى البعيد يساهم في ترسيخ الاستقرار ومفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد دعا في هذا السياق إلى إقامة شراكة جديدة، وتقوية المبادلات التجارية إلى جانب التنسيق الأمني، بما فيه الأمن الروحي كمحدد أساسي في تطويق التطرف الديني. وقد برزت في العقد الماضي ضرورة ملء الفراغ لمكافحة عدم الاستقرار في الساحل والصحراء، والذي ساهم فيه انهيار نظام العقيد (معمر القذافي) في ليبيا، بتدفق الأسلحة وانتشارها في بلدان الساحل، مما زاد في توسع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل و الصحراء خاصة في دولة مالي بعد أن تمكنت "حركة أنصار الدين" بالتعاون مع "التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" من إلحاق عدد من الهزائم المتتالية بالقوات الحكومية المالية، لتتمكن من بسط سيطرتها كاملة على شمال البلاد، مهددة باستمرار التحرك ناحية الجنوب الواقع تحت سيطرة القوات الحكومية، وفي هذا السياق، اجتمع مجلس الأمن في 10 يناير 2013 مطالبًا بـ"انتشار سريع" للقوة الدولية لمواجهة "التدهور الخطير للوضع" على الأرض، وصد تقدم المجموعات المسلحة، تنفيذًا للقرار (2085) الذي سبق أن اتخذه المجلس في 20 ديسمبر 2012 لمساعدة القوات الحكومية على بسط سيطرتها على عموم البلاد. و إعتبر فيه مجلس الأمن أن الحالة في شمال مالي وتخندق الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية يشكلان تهديدا خطيرا بالنسبة إلى السكان في جميع أنحاء مالي، وإلى الاستقرار في منطقة الساحل، والمنطقة الأفريقية عموما، والمجتمع الدولي ككل[1].

وقد فرض هذا الوضع إقامة تنسيق أمني بين دول المغرب الكبير لمجابهة خطر الارهاب والتطرف الديني، وكان للدور الذي لعبته الدبلوماسية المغربية في حسم التدخل العسكري في شمال مالي لتحريره من تنظيم القاعدة، تأثيرا على مواقف الكثير من البلدان الإفريقية في منطقة الساحل والصحراء، من خلال استصدار قرار التدخل العسكري في مجلس الأمن إلى توفير الدعم السياسي والعسكري لتأمين العمليات العسكرية في شمال مالي، كما شكل دليلا قاطعا على الدور الإستراتيجي الذي تلعبه الرباط في المنطقة.

فالمحددات الأمنية بدأت تأخذ دورا أساسيا في تشكيل معالم السياسية الخارجية المغربية في التعامل مع كافة التهديدات، التي يمكن أن تؤثر على سلامة الأمن والاستقرار الداخلي ومستقبل المملكة المغربية، واستثماراتها

[1] – قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085 ، الفقرة الثالثة، بتاريخ 20 ديسمبر 2012.

السياسية والاقتصادية في المنطقة المغاربية والإفريقية. هذا ما دفع صناع القرار المغربي للإنخراط في كل تفاعلات منطقة الساحل والصحراء بشكل فعال ونشيط وعلى أعلى المستويات. اذ تتمحور سياسة المملكة المغربية في الدفاع عن الأمن والسلم، وربط هذه المعطيات بشروط تنموية وثقافية وإشاعة لغة الحوار والتعاطي الجاد مع تحديات المرحلة، ومواصلة العمل على تعزيز الاندماج الإقليمي كخيار استراتيجي تفرضه التطورات الحاصلة على الساحتين الإقليمية والدولية. وقد كان المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني حول أمن الحدود الذي انعقد في الرباط في 14 نوفمبر سنة 2013، محطة لدراسة مشاكل الأمن عبر الحدود وتحديات المنطقة المغاربية ودول الساحل والصحراء في ضبط وتأمين حدودها، ليتوج الجهود المغربية في قيادة جهود أفريقيا جنوب الصحراء في محاربة الجماعات المتطرفة. وتتمثل خلاصة مؤتمر الرباط في ست توصيات أساسية، وهي:

1. تبادل المعلومات المتعلقة بأمن الحدود بين دول المنطقة وتنسيق التعاون بين السلطات المعنية بأمن الحدود لمواجهة التهديدات الأمنية المرصودة؛
2. تعزيز قدرات بلدان المنطقة بتجهيزات وتكنولوجيات حديثة لتقوية مراقبة الحدود وإقامة تعاون لمحاربة تزوير الوثائق وتعميم نظام لتحديد الهوية وفقا للمعايير الدولية؛
3. تعبئة الموارد المالية المناسبة لدعم مشاريع وعمليات التعاون الثنائي في مجال أمن الحدود؛
4. تشجيع وتعزيز التعاون الثلاثي من أجل تسهيل تقاسم التجارب والممارسات الناجعة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة؛
5. إعداد قائمة بالمشاريع ذات الأولوية والمرتبطة بالتنمية البشرية تتماشى مع الحاجيات المناسبة لسكان المناطق الحدودية لضمان انخراطهم في تحسين أمن الحدود؛
6. تحديد وتفعيل لائحة مشاريع ذات الأولوية تأخذ بعين الاعتبار كل الاستراتيجيات والمبادرات المتعلقة بأمن الحدود الصادرة عن مختلف هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية وكافة الآليات المتعلقة بمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود[1].

[1] – مجيد كامل حمزة، مرتكزات السياسة الخارجية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء، المجلة السياسية والدولية، 2016، ع31-32، ص 163.

ومن أجل توفير استجابات مبتكرة وقابلة للتكيف وديناميةإزاء مواجهة التطرف الديني في منطقة الساحل والصحراء، أطلق المغرب والاتحاد الأوروبي، بمناسبة انعقاد أعمال الدورة الـ21 للجنة التنسيقية للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، في ماي 2023 بالقاهرة، مبادرة حول "التربية من أجل الوقاية ومكافحة التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب"، باعتبار التربية أداة قوية للوقاية من التطرف الديني، والقضاء على الأيديولوجيات المتطرفة التي تزدهر في البيئات غير المستقرة، كمنطقة الساحل الأفريقي حيث أن الولوج إلى التربية يمكن الأفراد من تطوير القدرات اللازمة للتشكيك في الخطابات والأيديولوجيات المتطرفة وتعزيز السلام. وفي إطار هذه المبادرة التي مدتها سنتان (2023–2025)، سيتم تصميم برامج للمكونين وتقديمها لفائدة المربيين بهدف تعزيز قدرة المتعلمين في مواجهة التطرف العنيف. وفي هذا الصدد عبر المغرب عن التزام راسخ بالدفاع عن أولويات القارة الإفريقية ضمن عمل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، تحديات الأمن والاستقرار بالقارة.

- **الخاتمة والاستنتاج:**

يمكن القول إن انخراط السياسة الخارجية المغربية في الاستراتيجيات الدولية الكبرى، خاصة المتعلقة بالقضايا الأمنية، يعزز تموقع المملكة على الصعيد الأفريقي، وهكذا فإن المغرب يعمل على توظيف مقوماته (الجغرافية والتاريخية والدينية والسياسية والاقتصادية والأمنية) لصناعة دبلوماسية فاعلة تساهم في خلق سياسة خارجية تساعد على إعادة تنظيم علاقات المغرب مع أفريقيا جنوب الصحراء، وترتيبها بشكل يضمن خدمة مصالحه داخليا وخارجيا، وبالأضافة إلى ذلك، فإن التجربة المغربية في مواجهة التطرف الديني ترتكز على تدبير الحقل الديني، للإسهام في نشر إسلام معتدل يقوم على المبادئ الكونية السامية، فتثبيت الأمن الروحي من أهم الأبعاد الأساسية لتنفيذ مقاربة شمولية تُعنى بخصوصيات مجتمع الساحل والصحراء، وتقطع الطريق على كل الفجوات الأمنية التي تستغلها الجماعات المسلحة. لهذا يسعى المغرب إلى دعم التنسيق والتعاون الإقليمي والقاري، باعتبار أن التهديدات التي تعاني منها دول منطقة الساحل والصحراء لا تعني دولة محددة، وإنما هي تهديدات عابرة للحدود، فمواجهة التحديات الأمنية يقتضي ضرورة الانخراط في إطار تكتل

حقيقي، من أجل إرباك التهديدات التي تستهدف المنطقة، وكذلك الحد من التدخل الأجنبي الذي أصبح لا يخفي دوافعه الاستراتيجية بالمنطقة.

References list :

Books:

- Rachid Al-Sumairi, Violent Extremism and Fighting It in Morocco, Publications of the Center for Human Rights and Democracy Studies (Morocco), first edition 2020.

Scientific journal:

- Ahmed Salahi, Noura Al-Hafyan, Security Concerns in the Moroccan-African Agreements, Political Studies, The Egyptian Institute, September 14, 2018.
- Amal Al-Hawasni, Mohamed Lakrini, Moroccan Economic Diplomacy in Africa, The Arab Future, Year 43, Issue 502, December 2020.
- Hassan Mohamed Hosni, African Directions for Moroccan Foreign Diplomacy, African Horizons, No. 38, General Authority for Diplomacy, Egypt, 2003.
- Khaled Othman Al-Feel, Morocco's strategy of economic openness to Africa and its future challenges, Lubab Journal for Strategic and Media Studies, Al Jazeera Center for Studies, Issue 5, February 2020.
- Majid Kamel Hamza, Pillars of Moroccan Foreign Policy in Sub-Saharan Africa, Political and International Journal, pp. 31-32, 2016.
- Al-Mokhtar Benabdlawi, Morocco and Africa, Rahanat Magazine, Center for Human Studies and Research-MADA, Issue 44, 2018.
- Yahya Boulahia, Determinants of Moroccan Foreign Policy towards West African Countries and Sub-Saharan Constants and Variables, Arab Policies, No. 10, The Arab Center for Research and Policy Studies, September 2014.

Articles published on the websites:

- Said Siddiqui, Moroccan Foreign Policy over the Quicksands of Africa, Moroccan Institute for Policy Analysis, Rabat, April 2008, available at: https://mipa.institute/5498

- Salim Hmeimnat, Exporting “Spiritual Security” as a Strategic Mechanism for Moroccan Expansion in Africa, Moroccan Institute for Policy Analysis, Rabat, June 2018. Available at: https://mipa.institute/5496
- Mahmoud Maarouf, 28 African countries calling for the suspension of the “Polisario” participation in the African Union, Al-Quds Al-Arabi, July 19, 2016, available at: https://bit.ly/2Lr9l0a
- Noha Khaled, Heading towards Africa: This is how Morocco was able to bypass the pliers of its neighbors, Midan, September 12, 2017, Available at:: https://bit.ly/3pfasDK